تحديات إنجـاز ميناء الفــاو الكبيـر وأثره في تحقيق الأمن الوطني الشامــل في العـــراق

***م. د سيف حيدر الحسيني**
***م. م حسين راضي عباس**
باحثان من العراق

*كلية العلوم السياسية / جامعة الكوفة
hammurabijornal@gmail.com

ملخص :

ان إنجاز مشروع ميناء الفاو الكبير يواجه تحديات خارجية وداخلية عدة، فالوضع السياسي الداخلي بعد عام 2003 القائم على أساس المحاصصة الطائفية والقومية وضعف القرار الوطني العراقي أسهم بشكل مباشر بإيجاد بيئة مناسبة للتدخلات الدولية والإقليمية والتي تعد السبب الرئيس في تأخير عملية الإنجاز بالرغم من وجود بعض المواقف الوطنية التي تسعى لإنجاز هذا المشروع لكنها لا ترتقي وحجم التحديات الخارجية، ومن هنا فإن عملية تأخير إنجاز هذا المشروع الإستراتيجي الكبير تلقي بأثارها السلبية على الأمن الوطني الشامل للعراق، إذ أن ذلك سينعكس سلبياً على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إذ ممكن أن يفقد العراق الالاف من فرص العمل للمواطنين وهذا سؤثر اقتصادياً، فضلاً عن التأثير على الجانب الأمني للعراق ، فضلاً عن الجانب الاجتماعي.

كلمات مفتاحية : ميناء الفاو، التحديات، اتفاقية سنجار، ميناء مبارك، الأمن الوطني العراقي

Challenges of implementing the great port of Faw and its impact on achieving comprehensive national security in Iraq

Saif Hayder AL-Housaney Hussin Ali Radi
College of Political Science / University of Kufa / Iraq
Researcher in strategic and international studies

ABSTRACT

The completion of the great port of Faw project faces several external and internal challenges. The internal political situation after 2003 based on sectarian and national quotas and the weakness of the Iraqi national decision directly contributed to creating a suitable environment for international and regional interventions, which is the main reason for delaying the completion process despite the presence of some national stands, that seeks to implement this project, but it does not rise to the level of external challenges. Hence, the process of delaying the completion of this great strategic project has negative effects on the comprehensive national security of Iraq, as this will negatively affect the political, economic and social reality, as Iraq may lose thousands of job opportunities for citizens and this will affect economically wise, as well as affecting the security aspect of Iraq, in addition to the social aspect.

المقدمة:

تحتل الموانئ أهمية كبرى لأي دولة تريد حجز مكانة على الخريطة العالمية، إذ تشكل منفذاً ومتنفساً لتلك الدولة وتمنع عنها العزلة الجغرافية والإرتهان للتوازنات المحيطة عبر حرية تصريف بضاعته وإستيراد مستلزماته دون أي تعقيدات، وهذا الحال ينطبق على العراق الذي يتمتع بساحل صغير نسبياً على الخليج العربي لايزيد عن 60 كم، ومما جعل المشاكل تتزايد كونه دولة نفطية في المقام الاول إذ يعتمد على تصدير نفطه الى العالم عبر الموانئ وكذلك جلب المستلزمات التي يحتاجها، فكانت فكرة إنشاء الميناء المتخصص بجميع البضائع ومنها النفط حاضرة وبقوة منذ عقود، لكن تحديات كثيره منعت إنجازها بالرغم من ان السنوات الأخيرة شهدت نقلات نوعية لتحقيق ذلك الحلم فبدأت الخطوات الفعلية مع توقيع عقد مع شركة كورية لإنجاز مشروع ميناء الفاو الكبير الذي يستفيد من طموح

الصين بإنجاز طريق الحرير العالمي ومخططات العراق في تحقيق نجاحات اقتصادية فعلية.

صانع القرار العراقي أدرك أهمية الموانئ البحرية في تحقيق الأمن الوطني الشامل وجاء ذلك بضغط من الفعاليات الإجتماعية والسياسية الوطنية التي بينت الأهمية الحقيقية للموانئ

ومن ذلك فإن صانع القرار العراقي أدرك أهمية الموانئ البحرية في تحقيق الأمن الوطني الشامل وجـاء ذلك بضغط من الفعاليات الإجتماعية والسياسية الوطنية التي بينت الأهمية الحقيقية للموانئ بعدما غابت عن التخطيط الإستراتيجي العراقي بعد عام 2003 وذلك بفعل الضغوطات المحلية من جهة والإقليمة والدولية من جهة أخرى ، إذ تم الادراك مؤخراً أن العمل على تطوير الموانئ البحرية العراقية سيكون له انعكاس بالإيجاب على تنميته وزيادة موارده المالية وتنشيطه في مختلف المجالات الاقتصادية المتعددة، إلا أن عملية الإنجاز واجهت العديد من التحديات والصعوبات سواء كانت دولية أو إقليمية أو داخلية عرقلت من إتمام تنفيذ المشروع وهذا ما ينعكس سلبياً على الأمن الوطني الشامل في العراق .

اولاً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على طبيعة التحديات المؤثرة في انجاز ميناء الفاو الكبير والتي تهدد الأمن الوطني العراقي الشامل، وترجمتها بصورة علمية للصناع القرار والمختصين والباحثين، لغرض التوصل الى مخرجات رشيدة والعمل على تبني تخطيط استراتيجي سليم لمواجهة تلك التحديات.

ثانياً: إشكالية البحث

تنطلق إشكالية البحث من وجود عدة تحديات تهدد الأمن الوطني العراقي الشامل والحيلولة دون انجاز ميناء الفاو الكبير، ويندرج ضمنها تساؤل محوري: ما أثر كل من اتفاق سنجار وميناء مبارك الكبير والإتفاق الصيني-الإيراني على الأمن الوطني العراقي الشامل وميناء الفاو الكبير؟

ثالثاً: فرضية البحث

يرتكز البحث على فرضية مفادها، أن منظومة الأمن الوطني العراقي عرضة لعدة من التحديات المهددة للأمن العراقي الشامل ومن ضمنها تضييق الخناق على انجاز ميناء الفاو الكبير التي يمكن أن نلاحظها بصورة مباشرة، والتي تتطلب تظافر الجهود وتوحيد الرؤى لصناع القرار والادارة السياسية العراقية لمواجهتها من خلال تبني رؤى وتخطيط استراتيجي عقلاني رشيد على المستوى الداخلي والخارجي.

رابعاً: منهجية البحث

لعمق موضوع البحث وشموليته، تم إعتماد المنهج التحليلي النظمي في محاور الدراسة لتوافقه مع الغاية الاكاديمية (تحديات انجاز ميناء الفاو الكبير وأثره في تحقيق الأمن الوطني الشامل في العراق)، من أجل تحليل طبيعة تلك التحديات المؤثرة في الأمن الوطني العراقي الشامل على المستوى الداخلي والخارجي والتوصل الى مخرجات ورؤى استراتيجية عقلانية للتعامل معها.

المحور الأول: مفهوم الأمن الوطني الشامل والأبعاد

أولاً: مفهوم الأمن الوطني الشامل

الأمن في اللغة هو نقيض الخوف، والفعل الثلاثي أَمِن أي حقق الأمان، قال ابن منظور: «أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال آمن به قوم وكذب به قوم». [1] وقد ورد المفهوم في القرآن الكريم بقوله تعالى: «فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف»[2].

تتفق معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهوم الأمن على أن المفهوم يشير عموماً إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف، وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محل الشعور بالخوف

تتفق معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهوم الأمن على أن المفهوم يشير عموماً إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف، وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي

(1) ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ، دار المعارف ، القاهرة ، بلا ت ، ص140.

(2) سورة قريش، الآيتان 3-4.

محل الشعور بالخوف، والشعور بالأمان قيمة إنسانية كونية مرغوبة لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة أو مرتبطة بمستوى الدخل، فالفقير مثل الغني يحتاج إلى الشعور بالأمان ويسعى إلى تحقيقه وإن اختلفت درجات المتمتع به، ونظراً لصعوبة تحقيق الأمان الكامل، فقد أصبح يُنظر للأمن على أنه مسألة نسبية مرهونة بالسعي لتعزيز أفضل الشروط لتوافره.

فالأمن الوطني يعني مقدرة الدولة في المحافظة على اراضيها واقتصادها ومواردها الطبيعية ونظمها المختلفة (الاجتماعية والسياسية)، ويعرف كذلك بأنه (ما تقوم به الدولة او مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من اجـراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية) وإن الأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها وليس الامور العسكرية وإن يحتويها وهو ليس النشاط العسكري وإن كان يشمله، فالمشكلة العسكرية ماهي إلا وجه ضيق لمشكلة الأمن، وليس بالضرورة إن يكون الأمن الوطني موجهاً ضد التهديدات الخارجية فقط ولكن التهديدات الداخلية كالفقر والبطالة والجريمة وانواع المشكلات الاخرى[3].

(3) ذياب موسى البداينه ، الأمن الوطني في عصر العولمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2011 ، ص24 .

الأمن الوطني الشامل يقصد به مجموعة الأسس والمرتكزات التي تحفظ للدولة تماسكها واستقرارها وتكفل لها القدرة على تحقيق قدر من الثبات والاستقرار في مواجهة المشكلات

وعلى الرغم من أهمية وضرورة مفهوم الأمن الوطني الشامل لترسيخ الأمن والإستقرار في الدولة على نحو صحيح، يظل المفهوم الضيق للموضوع هو السائد عند الاهتمام به عملياً ونظرياً، فعملياً يلاحظ المراقب إن الحديث اليوم عن الأمن الوطني في كثير من الدول يركز على برامج تعبر عن اهتمامات جزئية تتصل بأمن الدولة مثل تعزيز ميزانية الدفاع وإجراءات الأمن الداخلي وكفاءة العمليات الاستخبارية ومحاربة الإرهاب، وهذه الإجـراءات تكرس المفهوم الضيق للموضوع، حيث تتوافق مع التعاريف التي تعكس ذلك المفهوم الدال على إنَّ الأمن الوطني شعور بالاطمئنان توفره الأهداف والبرامج التي تسعى الحكومة من

خلالها الى ضمان أمن الأمة وبقائها في بيئة دولية من المحتمل جداً إنَّ تحتضن عناصر معادية، ونظرياً لا يزال المفهوم الضيق للأمن الوطني رائجاً في الادبيات والذي يتناول العلاقة بين القطاع الخاص والصناعات العسكرية وهذا يعطي تصوراً ضيقاً للأمن الوطني[4] .

أما المفهوم الشامل للأمن الوطني يؤكد على أهمية البيئة الدولية كإطار يضم متغيرات أساسية بالنسبة للأمن الوطني وهو بذلك ينبه الى إنَّ البيئة الدولية تحتضن عناصر من الممكن إنَّ تكون مصدر خطر يهدد الأمن الوطني لدولة ما، أما مباشرة أو بشكل غير مباشر، لكنه في الوقت نفسه يقرر إنَّ العوامل الأشد تأثيراً في أمن الدولة الوطني اليوم تتصل بطبيعة تركيبة وخصائص البيئة السياسية والاقتصادية والثقافية الداخلية للدولة ذاتها[5] .

ومن هنا فإنَّ الأمن الوطني الشامل يقصد به مجموعة الأسس والمرتكزات التي تحفظ للدولة تماسكها واستقرارها وتكفل لها القدرة على تحقيق قدر من الثبات والاستقرار في مواجهة المشكلات، ليس فقط في مجال الأمن والسلامة ولكن في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والغذائية والصحية والثقافية وغيرها من المقومات الأساسية التي تقوم عليها الدولة، وبالتالي فإن تحقيق مفهوم الأمن الشامل يحفظ الدولة من كل ما يهددها من أخطار تتصل بأراضيها وعقيدتها واقتصادها وثقافتها الى جانب مخاطر الجريمة، وبهذا المعنى فإن الأمن الشامل يغطي إجراءات كافة الأجهزة الأمنية في مجال الحفاظ على الأمن، كما يغطي إجراءات الأجهزة والمؤسسات الأخرى في ميادين اختصاصها في الحفاظ على المقومات الأساسية وهي مجالات لها علاقة جوهرية بالأمن [6]

وبذلك فإنَّ الأمن الشامل يركز على التعاون وبناء الثقة والمكاشفة ونزع السلاح، وإنَّ الأمن الشامل يكون شاملاً لجميع الاحتياجات الإنسانية المهددة للبقاء على مستوى الفرد والجماعة والدولة .

(4) فهد بن محمد الشقحاء، الأمـن الوطني: تصور شامل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، 2004 ، ص16 .

(5) المصدر نفسه.

(6) فيصل بن معيض ال سمير ، استراتيجيات الاصلاح والتطوير الاداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2007، ص127.

ثانياً: أبعاد الأمن الوطني الشامل

1. البعد الاقتصادي

يراد بالأمن الاقتصادي على وفق مفهومه الصحيح اعتماد الدولة على ذاتها في تحقيق اهدافها الاقتصادية وتأمين الضروريات المادية لاستمرار بقائها كياناً عزيزاً، وهذا بكل تأكيد يرتبط بقدرتها على تحرير اقتصادها في قطاعاته المختلفة من الاعتماد على الغي، والوصول الى حد الاكتفاء فيما يتعلق بالمواد والتقنية والتخطيط والقوى البشرية والانتاج، ومن العوامل المؤثرة في أمن الدولة الاقتصادي ايضاً تطورها التقني الذي يمثل بلا شك السبب الأساسي للتطور الاقتصادي في عصرنا الحاضر والتطور التقني يرتبط بالتقدم العلمي وينتج عنه [7].

(7) فيصل بن معيض آل سمير، مصدر سبق ذكره، ص150.

أكد الباحثون والسياسيون العلاقة بين الأمن الاقتصادي وأمن المجتمع متبعين في ذلك اساليب جديدة لتخمين ابعاد اقتصادية في الاستراتيجيات الأمنية التقليدية

وتزايد طرح الأمن الاقتصادي في عالم ما بعد الحرب الباردة على أنه أحد ابعاد الأمن القومي، وقد أكد الباحثون والسياسيون العلاقة بين الأمن الاقتصادي وأمن المجتمع متبعين في ذلك اساليب جديدة لتخمين ابعاد اقتصادية في الاستراتيجيات الأمنية التقليدية، ويعد الأمن الاقتصادي أيضاً أحد الركائز الاساسية لتقوية الأمن العسكري وتعزيزه، وكما يتضمن الأمن الاقتصادي تأمين الاحتياجات كافة، وتمويل الصناعات الحربية وله مجموعة تتمثل بالزراعة والموارد التعدينية والصناعة والتجارة ورؤوس الاموال [8].

(8) أرمين آرمني، ابعاد الأمن القومي، موقع البينة، ص29. تم الإطلاع بتاريخ 2021/11/20 ، متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.albainh.net

ويتحقق الأمن الاقتصادي من خلال التغيير الاجتماعي الايجابي الذي يواكب تطورات الحضارات البشرية في كل العالم، ويراعي تغير طبيعة الاحتياجات الانسانية المعاصرة دون إن يتسبب في اضعاف قيم المجتمع العقائدية الذاتية، فالتطور الاقتصادي المعتمد على التطور العلمي والتقني يتطلب مواقف اجتماعية وفردية مستعدة لأحداث ضروراته، والتي تعتمد في مجملها على قبول التطورات وأفكار جديدة محل تلك التطورات والافكار التقليدية الموروثة

التي لا تناسب مقتضيات التطور مثل قبول التحديات العالمية من المنظمات ذات التأثير ومثل ميثاق منظمة التجارة العالمية واخيراً يمثل اقليم الدولة عاملاً حاسماً بالنسبة لأمنها الاقتصادي [9].

(9) المصدر نفسه، ص ص150 – 151.

2-البعد العسكري:

يعد أكثر أبعاد الأمن الوطني فاعلية كما انه البعد الذي لا يسمح بضعفه ابداً ، لأن ذلك الضعف يؤدي الى انهيار أمن الدولة الوطني وتعرضها لأخطار وتهديدات عنيفة قد تصل الى حد وقوعها تحت الاحتلال الاجنبي أو إلغائها تماماً وضمها لدولة أخرى أو تقسيمها لدويلات أو اقتسامها مع اخرين، ويتطلب هذا البعد إعداد القوات العسكرية وتسليحها تسليحاً عصرياً يتناسب مع التهديدات المحتملة وتجعلها قادرة على الدفاع عن حدودها وحماية الاهداف الحيوية، ويرتبط هذا البعد بباقي أبعاد الأمن الوطني إرتباطاً شديداً فضعف أي منهما يؤثر على القوة العسكرية ويضعفها، بينما قوة هذه الابعاد تزيد من القوة العسكرية، فالضعف السياسي يؤثر على مصداقية اتخاذ قرار استخدام القوة العسكرية بينما يكون مهماً استخدامها مبكراً لتغطية هذا الضعف، وضعف القدرة الاقتصادية يحد من امكانية بناء قوة مسلحة كبيرة الحجم كما لا يمكن تسليحها بأسلحة عصرية فعالة [10] .

(10) خالد علي محمد الاميري و احمد فلاح العموش ، الأمن الوطني: المفهوم – الابعاد والنظريات ، مجلة الاداب ، جامعة بغداد ، العدد 133 ، 2020 ، ص534.

3-البعد السياسي:

تُعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من أهم المشكلات التي تواجه اغلب دول العالم وخاصة غير المتقدمة منها، فهذه الظاهرة هي الأساس لكثير من المشكلات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأن المؤسسة السياسية هي الرأس والقائد لبقية المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وعلى هذا الأساس فأن مسألة تأمين استقرار هذه المؤسسة هو ضمان لاستقرار بقية المؤسسات، يركز هذا البعد على السياسة الداخلية والخارجية والمؤسسات

تُعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من أهم المشكلات التي تواجه اغلب دول العالم وخاصة غير المتقدمة منها، فهذه الظاهرة هي الأساس لكثير من المشكلات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

السياسية، فالسياسة الداخلية هي المتعلقة بالنظام السياسي وشكل نظام الحكم، وفي هذا الصدد فإن الرضا لدى الجماهير يؤدي إلى تحقيق درجة من التماسك والتعاون الداخلي مما يعزز الأمن القومي[11].

أما البعد الخاص بالسياسة الخارجية فهو يركز على الجهد الدبلوماسي للدولة وإمكانياته وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها، والمنظمات الدولية، والرأي العام، وسياسات الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، ثم تأثير ذلك في قدرة الدولة على توضيح أهدافها للمجتمع الدولي، وهناك أيضاً المؤسسات السياسية التي تركز بدورها على اتجاهات القيادة السياسية وخبراتها، ومدى قدرتها على التأثير في الجماهير والتنظيمات السياسية، ودور وسائل الإعلام في شرح أهداف الحكومة، ثم تأثير ذلك في مدى قدرة الدولة على حشد الجماهير خلف سياستها.

4-البعد الجيوبولوتيكي:

ويعني هذا البعد توظيف الحقائق الجغرافية لضمان أمن الدولة واستقرارها من منظور سياسي مع مراعاة مصالح الأخرين المشاركين في الأهداف نفسها والمتأثرين من الاستغلال السياسي للوضع الجغرافي، وتكمن أهمية هذا المفهوم بما توضحه الدراسات الجغرافية من حقائق للإقليم تظهر المزايا والعيوب معاً وهي بذلك تضع بدائل للقرار مبكراً، فضلاً عن اكتشاف نقطة التصادم المحتملة مع الأخرين مكانياً وزمانياً بما يساعد على الأعداد لها مسبقاً على ضوء ما وضح من مزايا وعيوب للحصول على أفضل النتائج التي تحقق الأمن الوطني للدولة[12] .

5-البعد الإجتماعي:

يركز هذا البعد على الانسان بوصفه العامل المؤثر في الأمن الوطني، فهو القوة الفاعلة لأبعاده وهو المعني بتحقيق أمنه فرداً كان أو جماعة أو مجتمعاً، هذا البعد يهدف الى إيجاد حالة من الاستقرار للمجتمع والى تماسك نسيجه مع توازن العوامل السكانية

(11) للمزيد ينظر: فراس البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام 2005 ، مطبعة سيماء، بغداد، 2016، ص42.

(12) عامر مصباح ، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمـن ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2013، ص337.

والاجتماعية المختلفة [13]، ويشمل البعد الاجتماعي الأمن النفسي والصحي والمعيشي وبالتالي فإنَّ توفير الأحتياجات لهذه المرتكزات من شأنه إنَّ يوفر أمناً مجتمعاً تكون انعكاساته إيجابية على الأمن الوطني بشكل شامل.

(13) بشير الوندي ، الأمن المفقود ، دار الصفاء ، بغداد ، 2013 ، ص21 .

6-البعد الثقافي:

يُعد من الأبعاد المهمة في حياة المجتمعات كافة لما يمثله من إطار روحي واخلاقي يعبر عن حماية الدولة والمواطنين من التهديدات الخارجية والداخلية، من خلال رصد القيم الاخلاقية للمجتمعات وتقاليدهم التاريخية وعاداتهم ولغتهم وثقافتهم العلمية [14]، ويتضمن هذا البعد الأمن الحضاري والفكري والإعلامي.

(14) حسن توركماني، الأمن القومي في القرن الواحد والعشرين ، دار الاوائل، دمشق، 2004، ص24 .

إنَّ للأمن الوطني الشامل أبعاد عديدة تبتعد عن المفهوم التقليدي للأمن الوطني الذي يركز على البعد العسكري بالرغم من إنَّ هذا البعد يحظى بأهمية كبيرة للأمن الوطني الشامل لكنه ليس الوحيد

مما تقدم نستنتج إنَّ للأمن الوطني الشامل أبعاد عديدة تبتعد عن المفهوم التقليدي للأمن الوطني الذي يركز على البعد العسكري بالرغم من إنَّ هذا البعد يحظى بأهمية كبيرة للأمن الوطني الشامل لكنه ليس الوحيد، إذ وفقاً لهذا المفهوم الشامل على الدولة إنَّ تتبنى قيماً ومفاهيماً جديدة وحديثة ترتبط بالتنمية من أجل تحقيق الأمن الشامل، وبذلك على الدولة إنَّ تسعى الى توظيف كل ممكناتها الاستراتيجية ومواردها البشرية في سبيل الوصول للأمن الشامل، وفي إطار هذا البحث سنركز على الموانئ وبالتحديد ميناء الفاو الكبير بوصفه يمثل موقعاً جيوبوليتكياً مهماً للعراق من شأن إنجازه إنَّ يعود على الدولة والمجتمع بمردودات إيجابية على كل المستويات، فيما نلحظ إنَّ تحديات إنجاز هذا المشروع ستهدد الأمن الوطني الشامل للعراق وذلك بفعل وجود عدة تحديات من شأنها إنَّ تعرقل عملية الإنجاز.

المحور الثاني: ميناء الفاو الكبير: دراسة في التحديات وتأثيرها على الأمن الوطني العراقي

بالتأكيد إنَّ منظومة الأمن الوطني العراقي تواجهه عدة تحديات منها تحديات منظورة واخرى غير مرئية، فالأمن الوطني العراقي

يوجه جملة من التحديات المرئية التي تشكل خطراً مباشراً على منظومة الأمن الاستراتيجي الشامل للعراق، وهذه التحديات يمكن التماسها بنحو مباشر، ولاشك إنَّ مجمل التهديدات والتحديات الإقليمية والعالمية التي تواجه الأمن الوطني العراقي يكون مصدرها معظم دول الجوار الجغرافي، وبعض القوى الكبرى ذات المصالح الدولية والتي تدفعها للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق بمختلف الأساليب والوسائل مباشرة أو بالوكالة، لإبقاء العراق في حالة غير مستقرة بل تسعى لإدامتها لضمان مصالحها ومصالح الدول المجاورة، سواء كانت مصالح اقتصادية أو سياسية أو أمنية، مما ينعكس سلباً على الأمن العراقي الشامل وجعلة بحالة غير مستقرة، ومن هنا يعد ميناء الفاو الكبير مصلحة وطنية عليا لتعزيز ثقل العراق الإقليمي والدولي، مما عرضه لتهديدات وتحديات سواء كانت على المستوى الداخلي متمثلة «باتفاقيه سنجار» والتي هي اتت بضغوطات خارجية، أو اقليمية متمثلة بأنشاء ميناء «مبارك الكبير».

فالأمن الوطني العراقي يوجه جملة من التحديات المرئية التي تشكل خطراً مباشراً على منظومة الأمن الاستراتيجي الشامل للعراق، وهذه التحديات يمكن التماسها بنحو مباشر

تشكل مثل هذه التحديات معضلة كبرى للحكومات المستقرة، فكيف إذاً للدولة العراقية بظروفها الحالية التي تواجهها، سيما إنَّ المنظومة الأمنية التي تم بناؤها وفق المتطلبات آنية بغياب الرؤية الاستراتيجية الشاملة، والتي تعاني اليوم من ضعف كبير على صعيد الإعداد والقيادة، ومن هنا فإنَّ صياغة أي نوع من أنواع الاستراتيجية في العراق لمواجهة تلك التحديات، تحتاج الى تحليل البيئتين الداخلية والخارجية لمعرفة نقاط القوة والضعف في بيئة العراق الداخلية، وتحليل الفرص والتهديدات الواقعة في المحيطين الإقليمي والدولي كي نتمكن من مواجهتها والتعامل معها وفق الأساليب التخطيطية العقلانية والخروج بقرارات رشيدة، عبر الاستفادة من نقاط القوة والفرص،

صياغة أي نوع من أنواع الاستراتيجية في العراق لمواجهة تلك التحديات، تحتاج الى تحليل البيئتين الداخلية والخارجية لمعرفة نقاط القوة والضعف في بيئة العراق الداخلية

والتصدي لنقاط الضعف الداخلية والتهديدات الخارجية[15].

اولاً: إنعكاسات اتفاقية سنجار وأثرها على ميناء الفاو الكبير والأمن الوطني العراقي

مما لا شك فيه إنَّ هناك وجود تحديات عديدة على المستوى الداخلي لإنجاز ميناء الفاو الكبير متمثلة بعدم وجود ارادة داخلية موحدة لإتمام المشروع، كذلك انعدام البيئة الأمنية والقانونية وايضاً الفساد الإداري الذي يحول دون إنجازه [16]، لكن يبقى التحدي الأكبر والأخطر والذي سينعكس سلباً على الأمن الوطني العراقي الشامل وميناء الفاو الكبير هو «اتفاق سنجار».

اذ نرى إنَّ السيطرة على مدينة سنجار العراقية تعني بشكل مباشر السيطرة على الممر البري لطريق الحرير الى تركيا، وبالتالي السيطرة على الحدود العراقية السورية التي تعد بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية أحد أهم المناطق التي يتم من خلالها السيطرة على تحجيم توسع النفوذ الإيراني في المنطقة من خلال قطع الجسر البري لإيران من طهران الى البحر المتوسط مروراً بكل من العراق وسوريا وبيروت.

كان من المتوقع إنَّ يكتمل المشروع خلال ثلاث أو اربع سنوات منذ بداية الشروع فيه قبل عشر سنوات، لكن بسبب الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها جعل منه هدفاً لصراعات وتحديات إقليمية و دولية، خاصة و انه كان من المفترض إنَّ يكون عبارة عن وجهة لتحويل العراق الى أحد أهم المناطق الملاحية في العالم و ذلك بسبب المسافة القصيرة التي تربط العراق بكل من البحر الاحمر والبحر المتوسط (انظر الى الخريطة رقم 1)، وبالتالي فإن ميناء الفاو الكبير سيعمل على تقويض و تقليل أهمية بقية الموانئ الإقليمية من خلال تحول اغلب السفن التجارية من بقية الموانئ الاقليمية والدولية الى ميناء الفاو الكبير نتيجة الكلفة القليلة لهذا الميناء بالنسبة للشركات العالمية مما ولد حالة من الصراع الاقليمي و الدولي عرقلت بناءه الى هذه اللحظة[17].

(15) مـــروان ســالــم العلي, التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية, كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل, , 2020, ص2.

(16) للمزيد ينظر: محمد زباري مؤنس, الاهمية الجيوبولوتيكية للميناء الفاو الكبير , كلية التربية للبنات ، جامعة البصرة ، العدد 18 , 2018, ص72.

(17) محمد زباري مؤنس, مصدر سبق ذكره, ص73.

خريطة رقم (1) تباين المسافة بين الطريق البحري عبر البحر الاحمر وقناة السويس والقناة الجافة العراقية

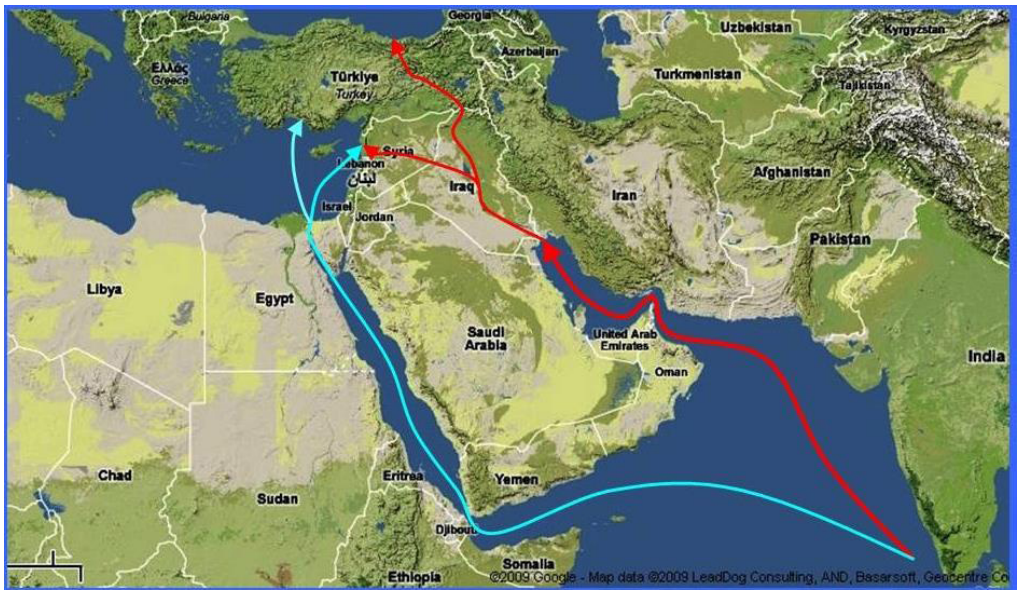

المصدر: مالك دحام و لمياء محسن، العلاقات العراقية –الكويتية واشكالية ميناء مبارك, مجلة دراسات دولية, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد 52 , بغداد, 2012, ص11.

وهناك اطراف كثيرة تعارض هذا المشروع من بينها الولايات المتحدة التي ضغطت على الحكومة العراقية وحكومة اقليم كردستان من اجل تطبيع العلاقات في منطقة سنجار الحدودية، على اعتبار انه في حال تم انجاز مشروع ميناء الفاو الكبير فأنه لن تستفيد منه إيران لتمرير اجندتها الاقليمية في العراق و المنطقة[18].

بداية تطبيع العلاقات بين العراق و اسرائيل تبدأ من خلال التطبيع مع اقليم كردستان، خاصة وإنَّ اتفاق سنجار سيمهد لقطع الطريق على الحكومة العراقية من السيطرة على شمال و غرب العراق والذي سيمهد لتقسيم العراق في المرحلة المقبلة

ومن جهة أخرى ربط العراق بإسرائيل التي تسعى هي الأخرى الدخول الى السوق العراقية عن طريق الموانئ البحرية و البرية و بالتالي فإنَّ بداية تطبيع العلاقات بين العراق و اسرائيل تبدأ من خلال التطبيع مع اقليم كردستان، خاصة وإنَّ اتفاق سنجار سيمهد لقطع

(18) جواد الهنداوي, مشروع الفاو الكبير وطريق الحرير واتفاقية سنجار, المسلة, 2020, تم الاطلاع بتاريخ 2021/11/20, متوفر عبر الرابط التالي: almasalah.com/ar/news/199173

الطريق على الحكومة العراقية من السيطرة على شمال و غرب العراق والذي سيمهد لتقسيم العراق في المرحلة المقبلة، منها بسبب الطبيعة التعاقدية للاتفاقية مما سينعكس على الأمن الشامل للعراق[19]،لذلك إنَّ اتفاق سنجار وعلاقته بميناء الفاو سيكون بداية لتقسيم العراق على أسس قومية، خاصة وإنَّ تركيا هي الأخرى تسعى من خلال استراتيجية الاقتراب غير المباشر في شمال العراق على إنَّ تكون جاهزة للتعامل مع اي تقسيم قد يقبل عليه العراق.

وبالتالي فإنَّ التقسيم الجديد وفق هذه المعطيات سيؤدي الى تأسيس كانتونات ضعيفة بمواجهة الدول الإقليمية والدولية، ومن جهة أخرى فإنَّ الاطراف السياسية الفاعلة في الساحة العراقية المحلية بدأوا بالرغبة في تقسيم العراق من خلال الوصول الى قناعة مفادها انه لا يمكن التعايش بين كل الطوائف و القوميات العراقية في المجتمع العراقي و بالتالي فأن التقسيم هو الحل الأبرز في ذهنية الاطراف السياسية العراقية في المرحلة القادمة مهددة بذلك الأمن العراقي الشامل، ومن جانب أخر إنَّ اصرار الولايات المتحدة على ضم سنجار الى الإقليم فهي تهدف من وراء ذلك الى ابقاء العراق مكبلاً بموت هذا المشروع، فهي لا تريد إحياء طريق الحرير عبر بوابة العراق الذي يهدف الى أحداث ثورة اقتصادية للبلاد وطفرة نوعية في كافة الأصعدة التي تعزز من ثقل العراق على كافة المستويات لاسيما على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي وكذلك على الساحة الدولية والإقليمية وبالتالي فإنَّ هذا الأمر سينعكس على الأمن الوطني الشامل في العراق.

ثانياً: انعكاسات انشاء ميناء مبارك وتأثيره على الأمن الوطني العراقي الشامل

تعد صراعات الحدود الإقليمية من أكثر الصراعات المسببة للحروب الإقليمية بين الدول، خاصة وإنَّ العراق محاط بدول قد لا ترغب بصورة صريحة بالتحول الديمقراطي ومن ثم بالتحولات

(19) سامة حيدر, مقرة ميناء الفاو في سنجار, تم الاطلاع بتاريخ 19/11/2021, متوفر عبر الرابط التالي: https://www.almothaqaf.com/a/aqlam/951063

الإقتصادية والإجتماعية في ظل تحولات البيئة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الاوسط و الذي يقع العراق في قلب تلك المنطقة، لذلك تعد الكويت من خلال شروعها ببناء ميناء مبارك الكبير أحد العوائق الاستراتيجية الكبيرة لإمكانية بناء هذا الميناء، خاصة وإنَّ الكويت بشكل خاص و دول الخليج بشكل عام لا زالت تعيش هاجس (عقدة الماضي) مع العراق من حيث خشيتها من عودة قوة العراق الإقليمية وامكانية تهديده لأمنها القومي، وبالتالي هدف الكويت من انشاء ميناء مبارك هو ليس فقط لمزاحمة ميناء الفاو بل ايضاً خنق العراق امنياً واقتصادياً وسياسياً وجغرافياً، كما سنوضح ذلك بالتفصيل.

بالرغم من تمتع الكويت بخطوط ساحلية مفتوحة على البحر بطول (115) ميل بحري ولها موانئ تخصصية واسعة في الشعيبة والاحمدي والقليعة وعندها مجموعة كبيرة من المرافئ والمراسي العميقة، لكنها اختارت بالرغم من ذلك إنَّ تنفذ مشروعها الجديد (ميناء مبارك الكبير) على جزيرة بوبيان و في اضيق الاماكن اي في خاصرة ساحل الفاو (انظر الى خريطة رقم 2) لتخنق الرئة البحرية الوحيدة التي يتنفس منها العراق في هذا المكان الحساس الذي يعترض خطوط السفن المتوجهة الى الموانئ العراقية[20].

وتصر على فرض واقع جغرافي-سياسي استفزازي في منطقة تعد من احرج المناطق الملاحية في العالم وكأنها تريد غلق اخر ما تبقى من بوابات الموانئ العراقية وبالتالي حرمان العراق من ارتباطاته البحرية، سيما وإنَّ العراق يعاني من زحف بحري شرقي من الحدود البحرية الإيرانية وانحراف مسار شط العرب باتجاه الغرب وهو ما يقلص مساحة الساحل العراقي على حساب تمدد الساحل الإيراني[21].

(20) للمزيد ينظر: طالب حسين حافظ, ميناء مبارك وافاق العلاقات العراقية-الكويتية, مجلة دراسات دولية, مركز الاستراتيجية والدولية ، العدد 53 , 2012, ص180.

(21)لمزيد انظر: قاسم محمد عبيد وجـواد كاظم البكري، ازمـة ميناء مبارك واثارها على العراق، كراسة استراتيجية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مطبعة الدار العربية، 2011، ص25-30.

خريطة رقم (2) موقع ميناء مبارك الكبير

المصدر: وزارة النقل، وقائع مؤتمر ميناء مبارك واثاره على العراق، 2011.

كما يلاحظ إنَّ ميناء مبارك ارتكز بمحاوره المستقبلية على مد خطوط السكك الحديدية صوب أم قصر وهذا يوضح الرؤية المستقبلية للكويت الرامية الى السيطرة على تجارة المنطقة، اذ إنَّ الموقع الجغرافي للميناء يستحوذ على مكان استراتيجي يخنق المياه العراقية هذا وإنَّ هدفهم الأساسي بإن يكون ميناء مبارك محطة ترانزيت للبضائع التي يتم تصديرها براً أو بحراً للعراق كما إنَّ الأثر الاستراتيجي لميناء مبارك بصورة عامة سيربك المشهد السياسي والاقتصادي والأمني

إنَّ ميناء مبارك ارتكز بمحاوره المستقبلية على مد خطوط السكك الحديدية صوب أم قصر وهذا يوضح الرؤية المستقبلية للكويت الرامية الى السيطرة على تجارة المنطقة

العراقي[22]، اذ إنَّ الشروع ببناء ميناء بهذا الضخامة سيكون له تأثيرات سلبية ضارة على الواقع العراقي ومهددة لأمنه الوطني يمكن إنَّ نوضحها كالتالي[23]:

1. اصابة الموانئ العراقية الواقعة شمال خور عبدالله بالشلل التدريجي بعد انجاز المشروع وبالتالي فقدان الموانئ العراقية لتعاملاتها المعتادة مع خطوط الشحن العالمية، وفقدان الالاف الايدي العاملة العراقية العاملة في هذا المجال.

2. الامتدادات الناجمة عن أرصفة هذا الميناء بحسب مراحل المشروع، سوف تلحق الضرر الأكيد بمساحة الجرف القاري العراقي الذي لم يتم تحديده أو الاتفاق عليه لحد الآن، لإن المسطحات البحرية المشتركة، بين العراق والكويت وإيران، لم تخضع بعد لاتفاقية مشتركة بين الدول الثلاث، حول استغلال الجرف القاري، والمنطقة المتاخمة، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، إضافة لمناطق الصيد والتجارة البحرية لما تمثله كل تلك العناوين من موارد لا تستنزف بسهولة، ولتداخل هذه المناطق فيما بينها بالنسبة للدول الثلاث سيكون من الضروري السعي المشترك لاستغلالها في صالح الجميع.

3. عمليات الحفر والردم، وإنشاء السواتر الخراسانية في خور عبد الله سوف تلحق الضرر بالثروة السمكية في المياه الإقليمية العراقية، والتي تعد مصدر رزق للألاف من العراقيين.

4. إنَّ انشاء ميناء مبارك سيؤدي الى تضييق القناة الملاحية الواقعة بين ميناء مبارك والساحل العراقي والتي هي اساساً ضيقة وبممر واحد، مما سيشكل زحاماً لحركة البواخر وكذلك إنَّ القناة الملاحية كل ما ضاقت ستقل فيها نسبة تبدل المياه وتزداد فيها الترسبات التي تعوق حركة الملاحة في المنطقة.

5. إن ميناء مبارك سيقلل من اهمية الموانئ العراقية، ويقيد الملاحة البحرية في خور عبد الله المؤدية الى ميناء ام قصر وميناء خور الزبير.

6. كذلك في حال اكتمال ميناء مبارك دون إنَّ يوازي انجاز ميناء الفاو

(22) نبيل جعفر المرسومي و حسين حيدر محمد, ميناء الفاو الكبير الاهمية والموقع والتحديات, مركز المحور للدراسات والتخطيط الاستراتيجي, بغداد ، 2016, ص46.

(23) قاسم محمد عبد وربا صاحب عبد, اشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية والخروج من احكام الفصل السابع, مجلة كلية التربية الاساسية, جامعة بابل, العدد 12 , 2013, ص342. كذلك ينظر : ظاهر عبد الزهرة الربيعي واخرون, الموقع الجغرافي لمحافظة البصرة واثرة بقوة العراق , كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة , 2016, ص2012-2016.

الكبير فإن ذلك سيؤدي الى خنق الموانئ العراقية ومن ثم انخفاض صادرات وواردات هذه الموانئ خلال السنوات اللاحقة.

7. وإن الكويت بتنفيذ مشروعها الاستفزازي قد بسطت هيمنتها على خور عبد الله بالكامل، اذ اصبحت القناة الملاحية ضمن حدودها الاقليمية واستحوذت على الشريان الوحيد الذي يغذي ميناء أم قصر وخور الزبير مما سيؤدي الى الشلل التام لحركة الموانئ العراقية ومن ثم الأزمة السياسية بين البلدين.

وتتبين آثار ميناء مبارك الضارة التي ستلحق بالعراق من خلال تضيق العنق الملاحي العراق البالغ (4كم)، اذ سيصبح عرضة بعد انجاز ميناء مبارك كيلو متراً واحداً، ويرى خبراء الملاحة البحرية في العراق إنَّ الكويت اختارت إنَّ تنفذ مشروعها في أخطر الأماكن «الفاو» المنفذ البحري الوحيد الذي يتنفس منها العراق في هذا المكان الحساس الذي يعترض خطوط السفن المتوجهة الى الموانئ العراقية، وتصر على فرض واقع جيوبوليتيكي استفزازي في منطقة تعد من أحرج المناطق الملاحية في العالم وكأنها تريد إن تقتل أخر ما تبقى من بوابات الموانئ العراقية، ومن ثم حرمان العراق من منفذه البحري الوحيد وتحويلة الى دولة شبه حبيسة، تتحكم به الكويت الدولة الصغيرة بتجارته الخارجية[24].

كما إنَّ الأثر الاستراتيجي لميناء مبارك الكويتي على الأمن الوطني العراقي الشامل كبير جداً، فهو يلبي الطموحات السياسية والاقتصادية للحكومة الكويتية في امتلاك ورقة ضغط استراتيجية على العراق، وإن الصعوبات التي سيضعها ميناء مبارك ستكون حائلاً دون تصدير النفط العراقي مستقبلاً فقد التهم هذا الميناء العمق المائي العراقي، وأصبح العراق على مياه ضحلة لا تكفي للسفن الكبيرة، علماً إن نسبة صادرات النفط العراقي حالياً عبر موانئ البصرة تبلغ حوالي 77% من مجمل الصادرات النفطية العراقية، أما المتبقي فيتم تصديره عبر الأنابيب الواصلة إلى ميناء جيهان التركي من شمال العراق[25] ، لاسيما وإن العراق يعتمد على العائدات

(24) عبد العزيز رمضان علي, ميناء مبارك واثرة في حق العراق بالملاحة البحرية, مجلة الرافدين للحقوق, كلية الحقوق ، جامعة الموصل , العدد 51 , 2016, ص199.

(25) للمزيد ينظر: مالك دحام ولمياء محسن, مصدر سبق ذكره, ص22.

النفطية في موازناته السنوية، مما يعني ذلك إنَّ انجاز ميناء مبارك يعد من أكبر التحديات للأمن الوطني العراقي الشامل، وعلى صناع القرار السياسي العراقي الإسراع في انجاز ميناء الفاو العراقي لتلافي خطر انجاز ميناء مبارك المهدد للأمن العراقي الشامل.

إنَّ انجاز ميناء مبارك يعد من أكبر التحديات للأمن الوطني العراقي الشامل، وعلى صناع القرار السياسي العراقي الإسراع في انجاز ميناء الفاو العراقي لتلافي خطر انجاز ميناء مبارك المهدد للأمن العراقي الشامل

ثالثاً: انعكاسات الاتفاق الصيني-الإيراني على ميناء الفاو الكبير

بعد مرحلة طويلة من المحادثات بين بكين وطهران، أعلنت وزارتا خارجية البلدين عن توقيع اتفاق تعاون وتنسيق مشترك لربع قرن، اتفاق يشمل قطاعات واسعة، اقتصادية ودفاعية ودبلوماسية، بحسب ما تم إعلانه حتى الآن، اذ وقعت كل من إيران و الصين (اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين الصين وإيران) لمدة 25 سنة تتضمن الدفاع والأمن و بناء محطات كهرباء ومطارات وتطوير الموانئ الحالية، فضلاً عن بناء موانئ جديدة، بقيمة 450 مليار دولار[26].

كما تعمل الصين على محاولة توظيف العقوبات الامريكية على إيران من خلال طرح نفسها كبديل و بالتالي حليف لإيران و من ثم الدخول الى الشرق الاوسط التي تعد منطقة أمن قومي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، اذ إن هذا الاتفاق اعطى إيران مركزاً مهماً في مشروع الحزام و الطريق الصيني، (انظر الى خريطة رقم 3) و بالتالي عمل على ازاحة العراق و خاصة ميناء الفاو الكبير مما يعني تنازل الصين على إن يكون العراق أحد الممرات الرئيسية لهذا المشروع باتجاه اوروبا بعد انَّ رفض العراق هذا المشروع بضغوطات من قبل الولايات المتحدة الامريكية على صانعي السياسة في العراق، لتكون إيران من خلال هذه الاتفاقية الممر الرئيسي لمشروع الحزام والطريق نحو اوروبا[27]. من جهة أخرى فإن إيران بهذا التوجه نحو الصين تعمل على مزاحمة الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط من خلال جلب فواعل دولية لحمايتها، فضلاً عن

(26) اتفاقية الشراكة الصينية-الايرانية التحديات والافـاق, تقدير موقف ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية, الرياض ، 2021, ص2.

(27) المصدر نفسة, ص3.

تنويع تحالفاتها بعد تحالفها مع روسيا في الشرق الأوسط، كذلك توظيف المرحلة الانتقالية للإدارة الامريكية ومحاولتها تصحيح ما خلفته الإدارة السابقة ومحاولة العودة للتحالفات والشراكات الإقليمية والدولية[28].

(28) مرفت زكريا, حدود الاستفادة الإيرانية من الاتفاق مع الصين, مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة, تم الاطلاع بتاريخ 21/11/2021, متوفر على الرابط التالي: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/6198

خريطة رقم(3) توضح المشروع الصيني الحزام والطريق عبر الاراضي الإيرانية

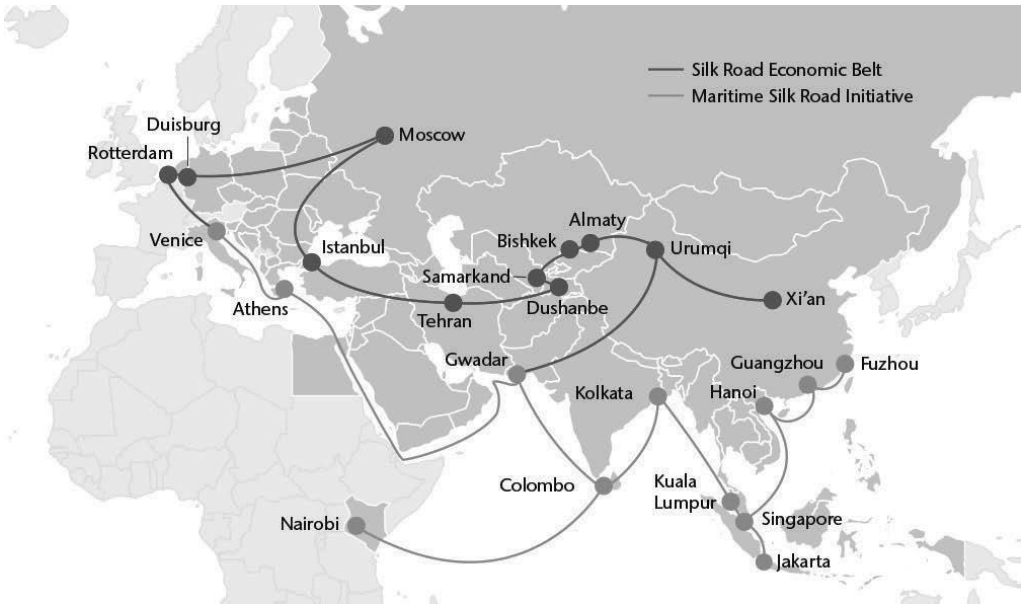

المصدر: عبد الرؤوف مصطفى واحمد شمس الدين, العلاقات الصينية-الايرانية افاق الشراكة الاستراتيجية في عالم متغير, مجلة الدراسات الايرانية, العدد(11), 2020, ص73.

مما تقدم نرى إن الاتفاق لو تم مع العراق سيعزز لتحويلة إلى مركز إقليمي على «الحزام والطريق»، الأمر الذي لا يضمن فقط تحقيق مكاسب اقتصادية في مرحلة يعاني فيها الاقتصاد من أزمات هيكلية بسبب عدم تنوعه، لكنه يشمل ايضاً مكاسب استراتيجية لا تقل أهمية، إذ من شأنه تعميق ارتباط الاقتصاد العراقي بالبنية التحتية الإقليمية وخلق مصالح دولية في الدفاع عن العراق في مواجهة السياسات العدوانية، وقد تكون المصلحة صينية بالأساس

في المرحلة الأولى، لكن تعميق تكامل وارتباط الاقتصاد العراقي بالمراكز الإقليمية الأخرى على المبادرة سيستتبع تدريجياً تزايد حجم المصالح الدولية حول العراق.

الخاتمة:

يأتي دور ميناء الفاو الكبير كمشروع استراتيجي في تحقيق الأمن الشامل وذلك بوصف إنَّ إنجاز هذا المشروع سيحقق نجاحات كبيرة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، وهذه النجاحات ستنعكس على تحقيق الأمن الشامل والذي يتمثل في أمور منها: حماية أمن الوطن بكل أركانه والحلقات المكونة لتلك الأركان و دعم وحماية الرخاء الوطني لجميع فئات المجتمع، فضلاً عن دعم وحماية قيم الوطن الأساسية وذلك بالنظر للمواطن على أنه مصدر أمن ورخاء الوطن و المعرفة التامة بمناطق نفوذ الوطن الجيوبولوتيكية الإستراتيجية محلياً وإقليمياً ودولياً وحمايتها والدفاع عنها ضد المخاطر في المدى القصير والمتوسط والبعيد ودعم وحماية مركز الوطن التفاوضي والتنافسي والابتكاري بين الأمم الأخرى وتنبيه قيادة البلاد لما قد تتعرض له من مخاطر، هذه المخرجات التي ممكن إنَّ تأتي من بعد إنجاز ميناء الفاو الكبير بالتأكد ستجعل من العراق دولة فاعلة على كل المستويات في المحيط الإقليمي والدولي، فضلاً عن إسهاماته الفاعلة من التخلص من العديد من المشكلات الداخلية، إلا إن مسألة إنجاز الميناء إصطدمت بتحديات كبيرة تحاول عرقلة الإنجاز منها ما هو محلي وما هو إقليمي ودولي وبالتأكيد فإن ذلك سيؤدي الى زعزعة استقرار الأمن الشامل في العراق.

الإستنتاجات:

1. إن إنجاز مشروع ميناء الفاو الكبير يواجه عدة تحديات خارجية وداخلية، فالوضع السياسي الداخلي بعد عام 2003 القائم على أساس المحاصصة الطائفية والقومية وضعف القرار الوطني العراقي أسهم بشكل مباشر بإيجاد بيئة مناسبة للتدخلات الدولية والإقليمية

والتي تعد السبب الرئيسي في تأخير عملية الإنجاز بالرغم من وجود بعض المواقف الوطنية التي تسعى لإنجاز هذا المشروع لكنها لا ترتقي لحجم التحديات الخارجية.

2. إن عملية تأخير إنجاز هذا المشروع الاستراتيجي الكبير تلقي بأثارها السلبية على الأمن الوطني الشامل للعراق، إذ إن ذلك سينعكس سلبياً على الواقع السياسي والاقتصادي والإجتماعي، إذ ممكن إن يفقد العراق الالاف من فرص العمل للمواطنين وهذا سيؤثر إقتصادياً، فضلاً عن التأثير على الجانب الأمني للعراق، فضلاً عن الجانب الاجتماعي.

3. إن اتفاق سنجار هو قرار كارثي اتى بفعل ارادة دولية واقليمية وبتنفيذ ايادي عراقية، لغرض اضعاف قدرات الدولة، ونقطة البداية لتقسيم العراق على اساس كانتونات ضعيفة وبداية لصراع الطائفي، كون سنجار تابعة ادارياً الى محافظة الموصل وليس ضمن اراضي الإقليم، والى اجهزة الدولة «الجيش العراقي والشرطة الاتحادية والمحلية» وهي التي تنوط بمسؤولية حمايته وليس فصائل (البيشمركة), فضلاً عن إن اصحاب هذه الارادة السياسية هو السيطرة على منافذ وحدود العراق شمالاً وغرباً للغايات سياسية-اقتصادية دولية، فضلاً عن تعطيل مقومات العراق الاقتصادية والجغرافية، ومن هنا على الحكومة المركزية إن لا ترضخ للضغوطات الدولية، وإن تفكر بالأثر الاستراتيجي للاتفاق ومدى خطورة على منظومة الأمن الوطني العراقي الشامل.

4. إن الكويت ومن خلال شروعها بأنشاء ميناء مبارك الكبير تريد إن تقتل أخر ما تبقى من بوابات الموانئ العراقية، ومن ثم حرمان العراق من منفذه البحري الوحيد وتحويلة الى دولة شبه حبيسة، لكونها اختارت إن تنفذ مشروعها في أخطر الأماكن «الفاو» المنفذ

البحري الوحيد الذي يتنفس منها العراق في هذا المكان الحساس الذي يعترض خطوط السفن المتوجهة الى الموانئ العراقية، فقد التهم هذا الميناء العمق المائي العراقي، وأصبح العراق على مياه ضحلة لا تكفي للسفن الكبيرة. وإن الصعوبات التي سيضعها ميناء مبارك ستكون حائلاً دون تصدير النفط العراقي مستقبلاً وكلنا نعلم إن الموازنة العراقية السنوية يشكل النفط 90% منها، مما يعني إن ميناء مبارك سيسبب اخلالاً بالأمن الاقتصادي العراقي والذي يعد المحور الرئيس للأمن الوطني الشامل، وعلى الحكومة المركزية الاسراع بإنجاز ميناء الفاو الكبير.

5. على الحكومة المركزية إن تعيد النظر بالاتفاقية الصينية-العراقية، وإن تعطي اولوية للمصلحة الوطنية العليا، لا على أساس التنازلات والرضوخ للإرادات الخارجية، كون المبادرة الصينية من شأنها إن تحول العراق إلى مركز إقليمي على «الحزام والطريق»، فضلاً عن تحقيق مكاسب اقتصادية ضخمة وتنويع للاقتصاد العراقي، وايضاً أهمية استراتيجية من خلال خلق مصالح دولية في الدفاع عن العراق في مواجهة السياسات العدوانية، وهذه المصلحة قد تكون صينية بالأساس في المرحلة الأولى، لكن تعميق تكامل وارتباط الاقتصاد العراقي بالمراكز الإقليمية الأخرى على المبادرة سيستتبع تدريجياً تزايد حجم المصالح الدولية حول العراق .

قائمة المصادر:

أولاً: القران الكريم.

سورة قريش، الآيتان 3-4.

ثانياً: المعاجم.

1. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق : عبد الله علي الكبير ، دار المعارف ، القاهرة ، بلا ت.

ثالثاً : الكتب .

1. ذياب موسى البداينه ، الأمن الوطني في عصر العولمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2011 .
2. فهد بن محمد الشقحاء ، الأمن الوطني : تصور شامل ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2004 .
3. فيصل بن معيض ال سمير ، استراتيجيات الاصلاح والتطوير الاداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2007 .
4. فراس البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام 2005 ، مطبعة سيماء، بغداد، 2016 .
5. عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2013 .
6. بشير الوندي ، الأمن المفقود ، دار الصفاء ، بغداد ، 2013 .
7. حسن توركماني، الأمن القومي في القرن الواحد والعشرين ، دار الاوائل، دمشق، 2004.
8. مروان سالم العلي, التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية, كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل, , 2020.
9. قاسم محمد عبيد وجواد كاظم البكري، ازمة ميناء مبارك واثارها

على العراق، كراسة استراتيجية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مطبعة الدار العربية، 2011.

10. نبيل جعفر المرسومي و حسين حيدر محمد, ميناء الفاو الكبير الاهمية والموقع والتحديات, مركز المحور للدراسات والتخطيط الاستراتيجي, بغداد ، 2016 .
11. اتفاقية الشراكة الصينية-الايرانية التحديات والافـاق, تقدير موقف، المعهد الدولي للدراسات الايرانية, الرياض ، 2021 .

ثالثاً : البحوث .

12. قاسم محمد عبد وربا صاحب عبد, اشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية والخروج من احكام الفصل السابع, مجلة كلية التربية الاساسية, جامعة بابل, العدد 12 , 2013 .
13. ظاهر عبد الزهرة الربيعي واخرون, الموقع الجغرافي لمحافظة البصرة واثرة بقوة العراق , كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة , 2016.
14. عبد العزيز رمضان علي, ميناء مبارك واثرة في حق العراق بالملاحة البحرية, مجلة الرافدين للحقوق, كلية الحقوق ، جامعة الموصل , العدد 51 , 2016 .
15. محمد زباري مؤنس, الاهمية الجيوبولوتيكية للميناء الفاو الكبير , كلية التربية للبنات ، جامعة البصرة ، العدد 18 , 2018.
16. طالب حسين حافظ, ميناء مبارك وافاق العلاقات العراقية-الكويتية, مجلة دراسات دولية, مركز الاستراتيجية والدولية ، العدد 53 , 2012 .
17. خالد علي محمد الاميري و احمد فلاح العموش ، الأمن الوطني : المفهوم – الابعاد والنظريات ، مجلة الاداب ، جامعة بغداد ، العدد 133 ، 2020 .

رابعاً : شبكة المعلومات الدولية .

18. أرمين آرمني، ابعاد الأمن القومي، موقع البينة، ص29. تم الإطلاع بتاريخ 2021/11/20 ، متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.albainh.net

19. مرفت زكريا, حدود الاستفادة الإيرانية من الاتفاق مع الصين, مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة, تم الاطلاع بتاريخ 21/11/2021, متوفر على الرابط التالي: https://: 6198/Item/Mainpage/ar/com.futureuae

20. جواد الهنداوي, مشروع الفاو الكبير وطريق الحرير واتفاقية سنجار, المسلة, 2020, تم الاطلاع بتاريخ 2021/11/20, متوفر عبر الرابط التالي: almasalah.com/ar/news/199173

21. اسامة حيدر, مقرة ميناء الفاو في سنجار, تم الاطلاع بتاريخ 19/11/2021, متوفر عبر الرابط التالي: https://:www. 951063/aqlam/a/com.almothaqaf